المملكة المغربية

ROYAUME DU MAROC

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

- قطاع التنمية المستدامة -

مديرية الرصد والدراسات والتخطيط

كلمة السيدة الوزيرة

المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
نيويورك، يوليوز 2022

الاجتماع رفيع مستوى

13-15 يوليوز 2022

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المندوبون المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني اليوم من هذا المنبر وباسم المملكة المغربية أن أتقدم بخلص الشكر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتَّحدة على كل الجهود المبذولة من أجل تنظيم هذا اللِّقاء الرَّفيع المستوى حول أهداف التنمية المستدامة، والذي نَتوخى من ورائه تقييم التقدم المحرز في مجال تنزيل أهداف التنمية المستدامة وكذا تبادل الخبرات في شأنها. كما أريد كذلك أن أؤكد على الانخراط الكامل للملكة المغربية في هذا الورش العالمي وتحقيق الأهداف المتوخاة في الآجال المحددة لذلك.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من الجهود المبذولة لإرساء أسس التنمية المستدامة، ما زالت غالبية البلدان تواجه عدة تحديات خصوصا في مجالات التغير المناخي، وانتشار الفقر، وتفاقم ظاهرة الإرهاب والهجرة العابرة للحدود وكذا التعافي غير المتكافئ من وباء كورونا. مما يستلزم تكثيف الجهود لإيجاد السبل الكفيلة لرفع هذه التحديات من خلال تنسيق وتظافر جهود المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق، تعتبر خطة التنمية 2030 وسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، ولذا نُهيب بالجميع للانخراط الفعلي في تنفيذها على أرض الواقع.

حضرات السيدات والسادة،

تُعتبر التنمية المستدامة خيارا استراتيجيا التزمت بمبادئه المملكة المغربية من خلال عدة إصلاحات همت وضع أُسس متينة للتنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف الاجتماعية، وتسريع وثيرة النهوض بالشأن البيئي.

ومن أجل الانتقال إلى الازدهار والاستدامة والمساواة، واستجابة للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اعتمدت المملكة المغربية نموذج تنموي جديد يرتكز على :

1. تطوير الاقتصاد ليصبح اقتصاداً متميزاً بتعدد الأنشطة والتنافسية قائماً على نسيج مكثف من المقاولات قادرة على الابتكار والمرونة .
2. تعزيز الرأسمال البشري بهدف منح كل المواطنين القدرات التي تمكنهم بكل استقلالية من الأخذ بزمام الأمور وتحقيق طموحاتهم والمساهمة في تنمية البلاد، وهذا يتطلب إصلاحات أساسية وضرورية وعاجلة لكل من أنظمة الصحة والتربية والتعليم والتكوين المهني.
3. تعزيز حماية تثمين الثروات الطبيعية كالتنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية الغابوية، باعتبارها رافعة أساسية لسياسة الاستدامة.
4. مواصلة جهود تقليص الفوارق المجالية والرفع من نجاعة السياسات العمومية على المستوى المحلي.

5. مساهمة كل المواطنات والمواطنين في الدينامية الوطنية للتنمية؛ ما يعني المشاركة والولوج المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية من خلال الحماية الاجتماعية والانفتاح على الغير، وتقبل التنوع ومحاربة الإقصاء الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

منذ المراحل الأولى لتفشي فيروس كورونا، انخرط المغرب تطبيقا، للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في مسلسل مستمر لتدبير الأزمة الناجمة عن هذا الفيروس. حيث مكنت المقاربة المتعددة الأبعاد، من تقليص الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، وخلق الظروف الملائمة لعودة تدريجية للمواطنين للحياة الطبيعية، في جو من الاطمئنان والسلامة. ولذلك أطلق المغرب عدة تدابير من بينها:

- ✓ استراتيجية متعددة الأبعاد للسيطرة على انتشار جائحة كوفيد 19 والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ استراتيجية التلقيح ضد فيروس كوفيد .19 وكذا تعميم الحماية الاجتماعية في أفق2025 .
- ✓ استراتيجية الإنعاش لما بعد كوفيد19 وخطة للإقلاع الاقتصادي.

وتجسيدا لعزمه على تنفيذ أحكام القرار الأممي 74/4الخاص بعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في 15 أكتوبر 2019، والمتعلق بإعلان المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، شرع المغرب في تنفيذ مشاريع مُهيكلة من أجل إنعاش دينامية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

كما باشرت المملكة منذ سنوات سلسلة من الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والتنظيمية والمالية، نخص بالذكر منها :

- الجانب التشريعي والقانوني من خلال دستور المملكة الذي كرس الحق في التنمية المستدامة والعيش في بيئة سليمة لكل مواطن ومواطنة والقانون-الإطار للبيئة والتنمية المستدامة الذي أسس لاعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030 والتي تهدف إلى تحقيق اقتصاد أخضر شامل بالمغرب في أفق 2030 من خلال ضمان التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي؛ وتعزيز مُستدام للتنافسية؛ والأخذ بعين الاعتبار الرهانات البيئية بصفة مُمَنهجة ؛ وتشجيع الثقافة والتسامح والإبداع المجتمعي.
- الجانب الاقتصادي عبر دمج مبادئ الاستدامة في جميع القطاعات 2030.
- الجانب الاجتماعي عبر دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة وتعميم التعليم والصحة للجميع وتوفير السكن اللائق.
- الجانب البيئي من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج البيئية ذات الأولوية والتي تتجلى بالخصوص في التطهير السائل وتدبير النفايات المنزلية ومكافحة التلوث الصناعي و تلوث الهواء وكذا مكافحة الاحتباس الحراري، من خلال تحديث مساهمته الوطنية المحددة(NDC) واعتماد استراتيجية تنموية وطنية منخفضة الكربون بحلول عام 2050.

حضرات السيدات والسادة،

إن للمملكة المغربية اليوم جميع المقومات لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، حيث تم إرساء الأسس اللازمة لتطوير شراكات فعالة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة، وذلك بإعطاء بعد جديد لمشاركة المنظمات المهنية والنقابات وجمعيات المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها ومراقبتها عبر مأسسة الحوار الاجتماعي وإحداث مؤسسات مستقلة لليقظة تسهر على دمقرطة الحكامة في كل أبعادها.

وفيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، قام المغرب بتعزيز ترسانته القانونية التي تمكن من تحسين المشاركة السياسية للمرأة، عبر عدة قوانين تهدف إلى الرفع من التمثيلية النسوية في المؤسسة التشريعية وفي المجالس الجماعية والغرف المهنية.

وقد تم إحداث "اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين" المرأة من أجل تسريع المساواة بين الرجال والنساء وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع كما ستمكن هذه الآلية من تيسير سبل المشاركة الفعالة والفعلية للنساء في النمو الاقتصادي والنهوض بحقوق النساء.

كما يواصل المغرب تعزيز علاقات الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، من خلال سياسته الخاصة بالتعاون الدولي، ولا سيما التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي.

أيها السيدات والسادة

كما سبق وأشرنا إلى ذلك من قبل، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من تعبئة المجتمع الدولي لرفع التحديات المطروحة بهذا الخصوص. ومن بين التحديات الكبرى التي تواجه جل الدول لتنزيل الخطة الأممية، وخصوصا دول القارة الإفريقية، هناك الخصاص الحاصل في التمويل الذي يشكل عائقا لتسريع نسبة النمو في هذه الدول. فالعديد منها يحتاج لزيادة إيراداته على نحو أفضل والبحث عن مصادر تمويل جديدة ومبتكرة، مع وضع سياسات ومخططات وبرامج ناجعة ومستدامة في مختلف المجالات التنموية تمكن من تشجيع الاستثمار وخلق الثروة وإحداث فرص الشغل، مع مراعاة الاستعمال المعقلن للثروات الطبيعية وتثمينها والحفاظ على البيئة.

أيها السيدات والسادة

إن المملكة المغربية التي انخرطت في هذه الديناميكية الجديدة الرامية إلى العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تبقى متيقنة بوجوب تضافر الجهود على كل المستويات من خلال تقوية التعاون الدولي المبني على التضامن بين الشعوب للسير قدما في تفعيل خطة التنمية 2030 وجعلها قادرة على تحقيق الأهداف 17 للتنمية المستدامة.

وفقنا الله لما فيه خير هذا الكوكب وضمان تنمية مستدامة للبشرية جمعاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.